## الفصل الرابع

## جهاد الفقيد عام (١٩٠٩م)

حفلت سنة (١٩٠٩م) بالجهود المتواصلة التي بذلها المترجم في سبيل تدعيم الحركة الوطنية، والسير بها إلى الأمام، كما امتازت بالمشروعات الإنشائية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية التي وجه إليها جهود الوطنيين.

### الاحتجاج على اتفاقية السودان

بدأ الكفاح الوطني في هذه السنة بالاحتجاج على اتفاقية السودان، فاجتمعت اللجنة الإدارية برئاسة المترجم (يوم ١٩ يناير سنة ١٩٠٩م)، وقررت تجديد الاحتجاج على تلك الاتفاقية. ومن طريف المصادفات أن بطرس باشا غالي الذي وقع على هذه الاتفاقية (يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩م) بالنيابة عن الحكومة المصرية، بصفة كونه وزيرًا للخارجية، كان يتولى رئاسة الوزارة سنة (١٩٠٩م)، فأرسل الفقيد إليه كتاب الاحتجاج، وأشار فيه إلى أنه هو الموقع على الاتفاقية، وهي شجاعة من المترجم في مجابهة ذوي السلطة، وهذا نص كتاب الاحتجاج:

«نتشرف بإرسال هذا الاحتجاج لعطوفتكم ضد افتاقية السودان التي وقعتم عليها بصفتكم نائبًا عن الخديوية المصرية، لمخالفة هذه الاتفاقية للفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية، وأقربها معاهدة ترابيا الصادرة في (٢٥ يونية سنة ١٨٨٢م)[1]، وذلك بناء على ما قررته لجنة الحزب الوطني الإدارية في هذا اليوم

(١) هي العهد المعروف بميثاق النزاهة الذي وقع عليه سفراء الدول العظمى بالأستانة، وبموجبه تعهدت الدول أنها في كل اتفاق يحصل بشأن المسألة المصرية، لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر، ولا الحصول على امتياز خاص بها. (راجع كتابنا عن الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي).

الـذي هـو تـذكار عقـد تلـك الـشركة في سـنة (١٨٩٩م). هـذا وتفـضلوا بقبـول احترامات».

**محمد فريد**

**رئيس الحزب الوطني**

وأرسل برقية الاحتجاج الآتية إلى وزير خارجية إنجلترا:

«باسم الحزب الوطني المصري، نحدد احتجاجنا على اتفاقية السودان المؤرخة (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م)، لمخالفتها لنصوص المعاهدات الدولية، وأخصها معاهدة ترابيا المؤرخة (٢٦ يونية ١٨٨٢م)، والتي كانت الحكومة الإنجليزية أول الموقعين عليها».

وجدد الحزب الوطني هذا الاحتجاج في الأعوام التالية.

## إنشاء مدارس الشعب الليلية

اعتزم الحزب الوطني منذ (أواخر سنة ١٩٠٨م) إنشاء مدارس ليلية للشعب لتعليم الفقراء والعمال مجانًا، فأنشأ ببولاق أول مدرسة من هذا النوع. وبدأت الدراسة فيها في (نوفمبر سنة ١٩٠٨م)، وألقى المرحوم أحمد بك لطفي أول درس بها، وموضوعه: (الشئون الاجتماعية).

وكان برنامج هذه المدارس يتناول المواد الآتية: القراءة والكتابة، دروس الدين، قانون الصحة والاحتياطات الصحية، العناية بتربية الأطفال، القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية، الشئون الاجتماعية، دروس الأشياء، الحساب، تاريخ مصر والتاريخ الإسلامي، جغرافية مصر، أخلاق وآداب.

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لتدريس هذه المواد، وإلقاء الدروس الليلية على العمال؛ وبلغ عدد المدارس التي أنشأها الحزب سنة (١٩٠٩م) لتعليم الصناع

مجانًا أربع مدارس في أقسام: الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية. تحوي كل منها نحو مائة وعشرين تلميذًا من مختلف الحرف. وانتشرت هذه المدارس في عواصم القطر. وقد ساهم نادي المدارس العليا في هذه الحركة؛ إذ ألف لجنة لنشر مدارس الشعب، وتولى أعضاؤه التدريس فيها.

## نقابات العمال

كان المترجم لا يفتأ يدعو إلى وضع التشريعات لحماية العمال والعناية بشئونهم، قال في هذا الصدد في مقالة له نشرت بجريدة الديلي نيوز في يولية سنة (١٩٠٨م):

«إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال، ولا قوانين تحدد سنهم، ولا عدد الساعات التي يجب أن يقضوها في العمل؛ فتجد العمال مثقلي الكواهل بلا رحمة، خصوصًا في معامل الدخان ومعامل حلج القطن، حيث يشتغل الأطفال ذكورًا وإناثًا، في وسط من أردأ الأوساط، من الوجهة الصحية والأدبية، وقد كتبت الصحافة المصرية كثيرًا عن هذه المسائل، بلا جدوى ولا تأثير في الدوائر الرسمية».

وعني الحزب الوطني بتأسيس نقابات للعمال والصناع؛ لترقية حالتهم المادية والمعنوية، فأنشئت ببولاق سنة (١٩٠٩م) أول نقابة للعمال في مصر باسم (نقابة عمال الصنائع اليدوية)، ووضع الحزب لها قانونًا من القوانين التي وضعت لنقابات الصناع، واتخذ لها ناديًا بالسبتية تجاه مدرسة عباس، وكان أول رئيس لهذه النقابة، علي بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقًا، وقد ازدهرت النقابة وبلغ عدد أعضائها في ختام سنة (١٩٠٩م) نحو ثمانمائة عضو، عدا الأعضاء المساعدين من غير العمال، وحفل ناديها بالمحاضرات القيمة؛ فألقى فيه المرحوم عمر بك لطفي محاضرة (مساء ١٥ يناير سنة ١٩١٠م) عن (أسباب ارتقاء العمال في أوربا، وكيف يرتقي العامل في مصر)، وألقى بها الدكتور حافظ عفيفي بك محاضرة (مساء ١٦ مايو سنة ١٩١٠م) عن صحة الأطفال في فصل الصيف، ثم تعددت المحاضرات يلقيها أهل العلم والفضل.

وسرت فكرة تأسيس النقابات في العواصم، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها، على مثال نقابة القاهرة.

## الاحتفال بالعام الهجري

**(غرة المحرم سنة ١٣٢٧هـ – يناير سنة ١٩٠٩م)**

بدأ الاحتفال برأس السنة الهجرية لأول مرة عام ١٣٢٦هـ (سنة ١٩٠٨م)، قبيل وفاة المرحوم مصطفى كامل، وكان ذلك من ثمرات الحركة الوطنية، ومن علامات الشعور بالكرامة القومية، وقد أقام طلبة المدارس الثانوية حفلة ذلك العام بدار التمثيل العربي ليلة الإثنين أول المحرم سنة ١٣٢٦هـ (٣ فبراير سنة ١٩٠٨)، وكانت حفلة جامعة برئاسة الدكتور عبد العزيز نظمي بك، وخطب فيها من الطلبة: محمد أفندي توفيق، إبراهيم صبحي أفندي نجاتي، محمد أفندي نجاتي أباظة، مصطفى أفندي راشد رستم، محمد أفندي عبد الحليم، أحمد أفندي كمال الحلي، إمام أفندي واكد، محمد أفندي عزيز، مصطفى أفندي حسن، محمد أفندي عبد المجيد العبد، عبد الغني أفندي عثمان، مجد الدين أفندي حفني ناصف. وألقى الشاعر إمام العبد قصيدة عن العام الهجري الجديد. وخطب أيضًا محمد أفندي عبد الرحيم ثم عبد الحميد أفندي حمدي.

وأقيمت في تلك السنة احتفالات أخرى بالعام الهجري الجديد في حلوان وطنطا والإسكندرية وميت غمر ودكرنس إلخ.

وفي سنة ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) كان الاحتفال بالعام الهجري أعظم وأفخم من احتفال سنة (١٣٢٦هـ) تبعًا لنمو الحركة الوطنية، واتساع مداها. وتولى طلبة المدارس تنظيم الاحتفال برعاية نادي المدارس العليا، وأقاموه بدار التمثيل العربي مساء الجمعة غاية ذي الحجة سنة ١٣٢٦هـ (٢٢ يناير سنة ١٩٠٩م)، برئاسة المرحوم أحمد بك لطفي. وقد خطب فيه من شباب الحزب الوطني: عبد المجيد

أفندي إبراهيم صالح الطالب بالمدرسة الخديوية، ومحمد أفندي راضي، والأستاذ أحمد وجدي المحامي ورئيس تحرير جريدة (الدستور)، وإمام أفندي واكد، ومحمد أفندي توفيق العطار.

## قصيدة حافظ إبراهيم

ثم وقف شاعر النيل «حافظ إبراهيم» وألقى قصيدته المشهورة في تحية العام الهجري؛ قال في مطلعها:

أطل على الأكوان والخلق تنظرُ ... هلال رآه المسلمون فكبَّروا
تجلَّى لهم في صورة زاد حسنُها ... على الدهر حُسنًا أنها تتكرر
وبشرهم من وجهه وجبينه ... وغرته والناظرين مبشر
وأذكرهم يومًا[1] أغر محجلا ... به تُوج التاريخُ والسعدُ مسفر
وهاجر فيه خيرُ داع إلى الهدى ... يحفُّ به من قوة الله عسكر
يُماشيه جبريل وتسعى وراءه ... ملائكةٌ ترعى خُطاه وتخفرُ
بيسراه برهان من الله ساطعٌ ... هدى وبيمناه الكتاب المطهرُ
فكان على أبواب (مكة) ركبه ... وفي (يثرب)[2] أنواره تتفجر
مضى العام ميمون الشهور مباركًا ... تُعدد آثارٌ له وتسطر
مضى غيرَ مذموم فإن يذكروا له ... هنات فطبع الدهر يصفو ويكدر
وإن قيل أؤدي بالألوف أجابهم ... مجيب لقد أحيا الملايين فانظروا
إذا قيس إحسان امرئ بإساءة ... فأربى عليها فالإساءة تغفر
فيه أقام النائمون وقد أتت ... عليهم كأهل الكهف في النوم
وفي عالم الإسلام في كل بقعة ... له أثر باقٍ وذكرٌ معطر

(١) يريد يوم هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة.
(٢) المدينة المنورة.

وبعد أن سرد الحوادث في مختلف البلاد الإسلامية طوال العام المنصرم عرج على الحركة الوطنية في مصر، فحياها أحسن تحية، وكان ترجمان الشعر والأدب في تمجيدها وتأييدها؛ قال:

وفيه سرَتْ روحٌ جديدة ... مباركة من غيرة تتسعَّر
خبتْ زمنًا حتى توهمت أنها ... تجافت عن الإيراء لولا
تصدى فأوراها وهيهات أن يرى ... سبيلًا إلى إخمادها وهي تزفر
مضى زمن التنويم يا نيل وانقضى ... ففي مصر أيقاظ على مصر تسهر
وقد كان «مرفين» الدهاء مخدرًا ... فأصبح في أعصابنا يتخدر
شعرنا بحاجات الحياة فإن ونت ... عزائمنا عن نيلها كيف نُعذر
شعرنا وأحسنا وباتت نفوسنا ... من العيش إلا في ذرا العز تسخر
إذا الله أحيا أمة لن يردها ... إلى الموت قهار ولا متجبر

وحيا الشباب بقوله:

رجال الغد المأمول إنا بحاجة ... إلى قادة تبني وشعب يعمر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة ... إلى مصلح يدعو وداع يذكر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة ... إلى عالم يدري وعلم يقرر
رجال الغد المأمور إنا بحاجة ... إليكم فسدوا النقص فينا وشمروا
رجال الغد المأمول لا تتركوا غدًا ... يمر مرور الأمس والعيش أغبر
رجال الغد المأمور إن بلادكم ... تناشدكم بالله أن تتذكروا
عليكم حقوق للبلاد أجلها ... تعهد روض العلم فالروض مقفر
قصارى مُنى أوطانكم أن ترى ... يدًا تبتني مجدًا ورأسًا يفكر
فكونوا رجالًا عاملين أعزة ... وصونوا حمى أوطانكم وتحرروا

(١) خبت: خمدت، وتجافت: تباعدت، وإيراء النار: إشعالها.

وعرج على حركة المطالبة بالدستور التي كان الفقيد رافع لوائها، قال:

**ويا طالبي (الدستور) لا تسكتوا ... تبيتوا على يأس ولا تتضجروا**
**أعدوا له صدر المكان فإنني ... أراه على أبوابكم يتخطر**
**ولا تنطقوا إلا صوابًا فإنني ... أخاف عليكم أن يقالَ تهوروا**
**فما ضاع حق لم ينم عنه أهله ... ولا ناله في العالمين مقصر**
**لقد ظفر الأتراك عدلًا بسؤلهم ... ونحن على الآثار لا شك نظفر**
**هم لهم العام القديم مقدر ... ونحن لنا العام الجديد مقدر**
**ثقوا بالأمير القائم اليوم إنه ... بكم وبما ترجون أدرى وأخبر**
**فلا زال محروس الأريكة جالسًا ... على عرش وادي النيل ينهى ويأمر**

وقد قوبلت القصيدة بالتصفيق والإعجاب والحماسة البالغة من الحاضرين، ولبث في إلقائها ساعة من الزمان كاملة.

وأقيمت حفلات عدة بالعام الهجري الجديد في القاهرة وفي عواصم البلاد، وعظم شأن هذا العيد، فقررت الحكومة لأول مرة جعله عيدًا رسميًّا تعطل فيه الدواوين، وصدر هذا القرار في عهد وزارة بطرس غالي باشا، وهذا نصه:

«بمناسبة أول السنة الهجرية الجديدة ستقفل نظارات الحكومة ومصالحها في يوم السبت أول محرم سنة ١٣٢٧هـ- ٢٣ يناير سنة ١٩٠٩م»[١].

## الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل

**(١١ فبراير سنة ١٩٠٩م)**

كانت الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل مظاهرة قومية رائعة، تجلى فيها تقدير الشعب للزعيم الراحل وتمسكه بمبادئه.

(١) ملحق الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٩٠٩م (٢٧ ذي الحجة ١٣٢٦هـ).

وقد أعد الحزب الوطني موكبًا هائلًا يوم ١١ فبراير، وهو يوافق يوم تشييع الجنازة، تجلت فيه معاني الوفاء والوطنية، وجعل منه الفقيد سبيلًا إلى بث روح المثابرة والإخلاص والتضحية، وغرسها في النفوس، وكتب مقالًا جاء فيه:

«إن موكب الغد ليس بموكب ذكرى فقيدنا فقط؛ بل هو عبارة عن مظاهرة كبرى، ولكن لا كالمظاهرات العادية التي يكثر فيها الهتاف والصياح؛ بل مظاهرة صمت وسكون، وهيبة ووقار، تعلوها المهابة، ويرفرف عليها الجلال، يتذكر كل من رآها أو اشترك فيها أن مصر لم تزل تئنُّ من سلطة الفرد، وتسعى لنيل الدستور، وتشتكي من احتلال الغريب، وتحكمه في رقاب أبنائها، وتصرفه في خيراتها وأموالها، بلا مراقبة من الأمة، يتذكرون كل هذه الأمور، وتتجسم أمامهم كل هذه المعاني، فتشتعل نار الحمية الوطنية في قلوبهم، ويزدادون وطنية على وطنيتهم، ويعرف الغريب والنزيل والرائح والغادي مقدار تضامنهم وارتباطهم، فيحترمهم ويعتبرهم أمة حية ساكنة رزينة، تستحق أن تتمتع بما لجميع الأمم والشعوب من الحقوق الطبيعية، التي لا تسقط مهما طال على اغتصابها الأمد، ومهما بلغ إهمال أصحابها في المطالبة بها.

مات مصطفى كامل؛ فحزنت عليه الأمة، وظن أعداؤه أن حزبه قد زال بوفاته، كما ظن أعداء حرية الأمة أنه أصبح من السهل تحويل رجال حزبه عن مبادئه الصحيحة، وحملهم على العدول عنها إلى سياسة المسالمة، والخنوع لأصحاب السلطة والجبروت، ولكنهم لم يلبثوا أن تأكدوا بأن من قضى زهرة حياته وضحى بمستقبله لخدمة الوطن، لا يتحول عن مبدئه الذي عاش عليه، مهما أريد التأثير فيه بالوعد أو الوعيد والتهديد، ومهما حمَّله السير في الطريق الذي اختاره لنفسه من الخسائر المادية، وإن من كانت هذه صفاته، وهذا مبلغ اعتقاده، لا تغره ابتسامة ولا تخدعه مقابلة، ولا يحيد عن مبدئه إلا بالخروج من هذا العالم الفاني.

إنَّ الحفلات التي تقام غدًا في أغلب البنادر والقرى لأكبر دليل على نماء الشعور الوطني في البلاد، وأكبر مشجع لنا على السير في هذا الطريق القويم؛ طريق خدمة الوطن والسعي المتواصل لنيل الدستور، والحصول على الجلاء، مهما اعترضنا من العقبات. إن الشعور الحقيقي ينمو كلما كان الطريق وعرًا، وها قد مهد منه جزء ليس بالقليل، وأصبح الدستور على الأبواب، بعد اتحاد مجلس الشورى والجمعية العمومية على طلبه، ومؤازرة الأمة لهما، وبعد نيل إخواننا العثمانيين إياه، فثابروا على المطالبة به، ولا تفوتنكم فرصة للجهر بطلبه أمام سمو الخديوي في حله وترحاله، وليطلبه من سموه كل من يتشرف بمقابلته من الأعيان، حتى تأكد أن الأمة مجمعة على طلبه، وأنها أصبحت تستحقه، ولا شيء يرجعها عن الحصول عليه، فسموه دستوري، وقد صرح بذلك في غير ما وضع، ولكن هي الأمور مرهونة بأوقاتها، فلا تيأسوا، ولا يقعدنكم رفض الحكومة المتواصل، فقد لاحظتم الفرق الظاهر في كيفية الرفض، وفي لهجة الوزراء، مما يدل على أن الأمر أصبح أقل صعوبة من ذي قبل، وتيقنوا أن لا قوة في هذا العالم يمكنها الوقوف أمام الرأي العام إذا اجتمع، أو أمام الأمة إذا اتحدت، فالاتحاد الاتحاد، والثبات الثبات، والمثابرة المثابرة، وكونوا دائمًا على سُنة فقيدنا، حتى تناولوا بغيتكم أو تموتوا في سبيل الجهاد عن بلادكم، كما قضى رحمه الله».

وسار الموكب (يوم ١١ فبراير سنة ١٩٠٩م) من دار اللواء بشارع الدواوين، إلى مدفن الزعيم الأول، فكان موكبًا رهيبًا، أعاد إلى الأذهان جلال موكب الجنازة، احتشدت فيه طوائف الشعب وطلبة المدارس جميعها، واللجان الفرعية للحزب الوطني؛ كل طائفة تحمل علمها مجللًا بالسواد، وسار الموكب على الترتيب الذي وضعته لجنة الاحتفال، وكان النظام كاملًا، والسكون شاملًا، واخترق الشوارع المؤدية إلى المدفن، فزخرت بالجموع الحاشدة، وكان لا يمر في طريق إلا ويسود السكون الواقفين على الجوانب، وعطلت قطارات الترام والعربات في كل مكان مر فيه، ورفعت المحال التجارية التي مر بها شارات الحداد؛ اشتراكًا في الاحتفال.

وانتهى الموكب إلى مدفن الزعيم، وهناك احتشد من وسعهم المكان في فناء المدفن، الخارجي والداخلي، ومروا على قبره يضعون حوله باقات الزهور والرياحين.

## قصيدة حافظ إبراهيم

ووقف على القبر شاعر النيل «حافظ إبراهيم» فألقى قصيدته العصماء في ذكرى الزعيم؛ قال:

طُوفوا بأركان هذا القبر ... واقضوا هنالك ما تقضي به الذممُ
هُنا جنان تعالى الله بارئه ... ضاقت بآماله الأقدارُ والهمم
هنا فَمٌ وبنانٌ لاح بينهما ... في الشرق فجر تحيي ضوءه الأممُ
هنا فَمٌ وبنانٌ طالما نثرا ... نثره تسيرُ به الأمثالُ والحكم
هنا الكميُّ[٢] الذي شادتْ عزائمه ... لطاب الحق ركنًا ليس ينهدم
هنا الشهيد، هنا ربُّ اللواء، هنا ... حامي الذمار هنا الشهمُ الذي
يا أيها النائم الهاني بمضجعه ... ليهنك النومُ لا همٌّ ولا سقم
باتت تسائلنا في كل نازلةٍ ... عنك المنابر والقرطاس والقلم
تركت فينا فراغًا ليس يشغله ... إلا أبي ذكيُّ القلب مضطرم
منفر النوم[٣] سباق لغايته ... آثاره عمم، آماله أمم
إني أرى وفؤادي ليس يكذبني ... روحًا يحف بها الإكبار والعِظم
أرى جلالًا، أرى نورًا، أرى ملكًا ... أرى محيا يحيينا ويبتسم
الله أكبر، هذا الوجه أعرفه ... هذا فتى النيل، هذا المفرد العلم
غُضُّو العيون وحيوه تحيته ... من القلوب إذا لم تسعد[٤] الكلم

---

(١) استلم القبر: أي لمسه بيده.
(٢) الشجاع.
(٣) منفر النوم: أي مسهد.
(٤) أسعده أعانه.

وأقسِموا أن تذودوا عن مبادئه ... فنحن في موقف يحلو به القسم
لبيك نحن الأولى حركت أنفسهم ... لما سكنت ولما غالك العدم
جئنا نؤدي حسابًا عن مواقفنا ... ونستمد ونستعدي[١] ونحتكم
قيل اسكتوا فسكتنا ثم أنطقنا ... عسف الجفاة[٢] وأعلى صوتنا
قدا اتهمنا ولما نطلب جللا ... إن الضعيف على الحالتين متهم
قالوا لقد ظلموا بالحق أنفسهم ... والله يعلم إن الظالمين هم
إذا سكتنا تناجوا، تلك عادتهم ... وإن نطقنا تنادوا: فتنة عمم
قد مر عام بنا والأمر يُحزبنا[٣] ... آنًا وآونة تنتابنا النقم
فالناس في شدة، والدهر في ... والعيش قد حار فيه الحاذق الفهم
وللسياسة فينا كل آونة ... لون جديد وعهد ليس يُحترم
بينا نرى جمرها تَخشى ملامسه ... إذا به عند لمس المصطلي فحم
تصغى لأصواتنا طورًا لتخدعنا ... وتارة يزدهيها الكبر والصمم
فمن ملاينة أستارها خدع ... إلى مطالبة أستارها وهم
ماذا يريدون؟[٥] لا قرت عيونهم ... إن الكنانة لا يطوى لها علم
كم أمة رغبت فيها فما رسخت ... لها -على حولها[٦]- في أرضها قدم
ما كان ربك رب البيت تاركها ... وهي التي بحبال منه تعتصم
لبيك إنا على ما تعهده ... حتى نسود وحتى تشهد الأمم
فيعلم النيل أنا خير من وردوا ... ويستطيل اختيالًا ذلك الهرم

(١) نستمد: نطلب المدد، ونستعدي: نستنصر.
(٢) يريد بالجفاة المحتلين.
(٣) حزبه الأمر: اشتد عليه.
(٤) الكَلَب: الشدة.
(٥) يريد المحتلين.
(٦) الحول: القوة.

إلى أن قال:

| | |
|---|---|
| يـا أيهـا الـنشء سيروا في طريقته | وثابروا، رضي الأعداء أو نقموا |
| فكلكم (مصطفى) لو سار سيرته | وكلكم (كامل) لو جازه[١] السأم |
| قد كان لا وانيًا يومًا ولا وكلًا[٢] | يستقبل الخطب بسامًا ويقتحم |
| وأنت يا قبرُ قد جئنا على ظمأ | فجد لنا بجواب، جادك الدِّيم[٣] |
| أين الشباب الذي أودعت نضرته | أين الخلال رعاك الله والشيم؟ |
| وما صنعت بآمال لنا طويت | يا قبر فيك وعفى رسمها القدم؟ |
| ألا جواب يروي من جوانحنا | ما للقبور إذا ما نوديت تجمُ[٤] |
| نم أنت، يكفيك ما عانيت من | فنحن في يقظة والشمل ملتئم |
| هذا (لواؤك) خفَّاق يظللنا | وذاك شخصك في الأكباد مرتسم |

وقد استمع الجمع إلى القصيدة في خشوع وتأثر، وأثارت من قلوبهم كامن أشجانهم، وأحيت في نفوسهم ذكرى الزعيم العظيم ومبادئه القويمة. ولما وصل حافظ إلى قوله:

| | |
|---|---|
| أقسموا أن تذودوا عن مبادئه | فنحن في موقف يحلو به القسمُ |

ضجَّ الحاضرون بالهتاف: أقسمنا! أقسمنا! فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا في تاريخ الحركة الوطنية.

وتجدد هذا الموكب في الذكرى الثانية لوفاة الزعيم (يوم ١١ فبراير سنة ١٩١١م)، كما أقيمت الحفلات بإحياء ذكراه في كثير من عواصم المديريات والأقاليم.

---

(١) جازه: أي جاوزه.

(٢) الوكل: العاجز الذي يكل الأمر إلى غيره.

(٣) الديم: جمع ديمة السحاب.

(٤) وجم يجم: سكت عن الجواب.

## إنجاز تمثال مصطفى كامل

حدث شيء من التراخي من اللجنة التي ألفت لإقامة تمثال مصطفى كامل، وظهرت على صفحات «اللواء» رسائل من بعض الوطنيين يتساءلون عن أسباب هذا التراخي، ويتهمون بعض أعضاء اللجنة بأنهم لم يكونوا مخلصين للمشروع يوم أن اشتركوا فيه، وبخاصة بعد أن نشر في بعض الصحف مقال غفل من الإمضاء، يدعو كاتبه إلى العدول عن عمل التمثال؛ لأنه كما زعم «إحياء للوثنية»، فاعتزم المترجم أن يضع حدًّا لهذا التردد، ورأى أن خير وسيلة لإنجاز التمثال تأليف لجنة تنفيذية من بعض أعضاء اللجنة العامة تعنى بأمره، فاجتمعت اللجنة العامة (يوم الأحد ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩م) برئاسة إسماعيل صبري باشا الشاعر الكبير (رئيسها)، وحضور محمد فريد بك، والدكتور محمد علوي باشا، وعلي فهمي كامل بك، وحسن عبد الرازق بك، ومحمود بك أبو النصر، ومرقص حنا بك، والأستاذ ويصا واصف، وأحمد لطفي السيد بك، وأحمد عبد اللطيف بك، وقررت انتداب لجنة تنفيذية برئاسة الفقيد، وعضوية علي فهمي كامل بك، وأحمد لطفي السيد بك، وإلياس بك عوض، ومحمود بك أبو النصر، للشروع فورًا في عمل التمثال وخولتها اللجنة العامة كل سلطة في هذا العمل، وكتب المرحوم إسماعيل صبري باشا رئيس اللجنة العامة إلى البنك الألماني ليضع المكتتب به تحت تصرف اللجنة التنفيذية؛ وقد بلغ مجموع الاكتتاب نحو (٣٥٠٠ جنيه).

وعهدت اللجنة التنفيذية إلى المترجم بالاتصال بأحد مشاهير المثالين في أوربا ليصنع التمثال، وخابرت الحكومة في اختيار المكان اللائق لإقامة التمثال عند حضوره، فلم تجب الحكومة بكلمة.

وقد أنجز المترجم مهمته بأوربا في (سبتمبر سنة ١٩٠٩م)، فتعاقد والمثال الفرنسي المسيو لويس سافين على صنع التمثال من البرونز، وأن يكون ارتفاعه مترين وثمانين سنتيمترًا، وبقاعدته صورة بارزة لمصر من البرونز أيضًا، وتعهد المثال

بإتمام صنع التمثال في (إبريل سنة ١٩١٠م)، لكي يعرض قبل إرساله إلى مصر في معرض الفنون الجميلة الذي عقد في باريس من شهر مايو إلى يولية سنة (١٩١٠م)، وعند عودته إلى مصر اجتمعت اللجنة التنفيذية برئاسته بدار اللواء (يوم الخميس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩م)، واطلعت على الشروط التي تعاقد عليها مع المثال، فأقرتها وقررت مخابرة البنك الشرقي الألماني ليصرف للمسيو سافين ربع الثمن المتفق عليه، على أن ينقد الباقي عند إتمام صنعه، وقد أتمه، ثم جاء التمثال إلى القاهرة في (يناير سنة ١٩١٤م).

## إلغاء جريدتي ليتندار إجبسيان وذى إجبشيان استاندارد

ازدادت نفقات هاتين الجريدتين، وعجزت مواردهما عن أدائها؛ إذ كانتا تصدران يوميًّا؛ إحداهما بالفرنسية، والأخرى بالإنجليزية، وغايتهما الدفاع عن القضية الوطنية، فلم يقبل عليهما القراء الأجانب؛ بل كان أغلبهم يقاطعونها، فحرمتا من أجل ذلك أهم موارد للإيراد الصحفي، وهو الرواج، واستنفدتا تدريجيًّا رأس مال الشركة الذي جمع للإنفاق عليهما، ولما نفذ رأس المال أنفق عليهما الحزب من ماله نحو (٢٥٠٠ جنيه)، ثم لم يستطع أن يتابع أداء نفقاتهما الباهظة، فاضطر لإلغائهما في (أوائل سنة ١٩٠٩م).

## محاربة الوزارة للحركة الوطنية

اشتدت الحركة الوطنية على إثر وفاة زعيمها الأول مصطفى كامل، وسارت بجد على خطواته بعد وفاته، فأخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد، وكانت «سياسة الوفاق» بين الخديوي والاحتلال في إبانها، فتحالفت السلطتان على قمعها.

## تقييد حرية الصحافة

## إعادة قانون المطبوعات

### (مارس سنة ١٩٠٩م)

وأول سلاح شهرته الوزارة لتحقق هذه الغاية هو تقييد حرية الصحافة، فأصدر مجلس الوزراء في (٢٥ مارس سنة ١٩٠٩م) قرارًا بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١م) إبان الثورة العرابية، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد.

وقالت الوزارة في قرارها؛ تسويغًا لإعادة هذا القانون الرجعي: «إنَّ الحكومة لم تنفذ منذ سنة (١٨٩٤م) قانون المطبوعات الصادر في (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١م)، وحيث إن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في (٢٦ مارس سنة ١٩٠٢م) ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود، وعن الفوضى التي وصلت إليها، وأرسل إليها مجلس شورى القوانين طلبًا مثل هذا في (٣٠ يونية سنة ١٩٠٤م)، وحيث إن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد إلا تماديًا في التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية، ومجلس شورى القوانين، من هذه الحالة التي أضرت بمصالح البلاد ضررًا بليغًا فقد قرر مجلس النظار ما يأتي: يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد في القطر المصري».

وأغرب ما في هذا القرار استناده إلى رغبة قد بدت من الجمعية العمومية سنة (١٩٠٢م)، ومن مجلس شورى القوانين سنة (١٩٠٤م) في ردع بعض الصحف، مع أنه لم يسبق لهاتين الهيئتين أن طلبتا من الحكومة تقييد الصحافة السياسية، وبالرجوع إلى مضابط الجمعية العمومية، يتضح أنها إنما طلبت وضع حد للقدح في الأغراض؛ لا تقييد حرية الصحافة السياسية. وعجيبٌ من الوزارة أن تشوه هذه الرغبة البريئة

فتتخذها حجة لتسويغ قرارها؛ في حين أنها أهملت أهم رغبة إجماعية قررتها العمومية، وهي إعادة الدستور.

وقد اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم صدور هذا القرار، وقررت الاحتجاج عليه، وإبلاغ الاحتجاج إلى الخديوي في كتاب وقعه الفقيد، هذا نصه: «مولاي: أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب وهي مجتمعة اليوم، كلفتني أن أرفع لسموكم باسم الحزب ما نصه: مولانا المعظم. نتشرف نحن أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني الذي يمثل قوة تحترم سموكم، ولا يستهان بها في البلاد بأن تظهر لسموكم عظيم استيائنا من تقرير الحكومة العودة إلى العمل بقانون مطبوعات سنة (١٨٨١م)، ذلك القانون الذي صدر في زمن كانت فيه البلاد في فوضى، وقبيل تلك الثورة المشئومة، وإن مبادئ سموكم الدستورية التي جاهرتم بها مرارًا، والتي أعجب بها العالم أجمع، لا يمكن أن تتفق مع قانون كهذا القانون، في تنفيذه قتل للحرية التي هي شعار سموكم والتي كان آخر برهان على تأييدها أمركم العالي بعلنية جلسات مجلس الشورى، الأمر الذي أملت معه الأمة بأسرها خيرًا كبيرًا، وإنه إذا كان غرض حكومة سموكم من تنفيذ هذا القانون معاقبة الصحافيين الذين يحيدون عن مبادئ الحق والعدالة، فها هو قانون العقوبات المصري حافل بأشد العقوبات على من يأتي منهم أمرًا نكرًا، لهذا نرى يا مولانا أنه لا يصح معاملة أمة برهنت مرارًا على إخلاصها لبيتكم الكريم بتقييد حريتها، والعمل على إماتة الشعور الحي فيها، ولذلك لا نزال آملين في ميل سموكم إلى إلغاء هذا القانون حتى لا يسجل التاريخ على حكومة مصر أنها تسير إلى الوراء في عصر بلغت فيه الأمم مبلغًا كبيرًا من الحضارة والحرية. هذا ولا نزال المخلصين للعدل والعرش الخديوي».

كان هذا القانون يخول وزارة الداخلية حق إنذار الصحف، وتعطيلها مؤقتًا أو نهائيًّا، دون محاكمة أو دفاع، فكان بعثه وإعادة العمل به؛ قضاء على حرية الصحافة،

وكان صدور القرار به أول مظاهر تحالف الخديوي والوزارة والاحتلال على الحركة الوطنية.

قال الفقيد في هذا المعنى، ناعيًا على وزارة بطرس باشا غالى إصدار هذا القرار، ما يأتي، ضمن حديث له مع مكاتب جريدة (كوربيه ديجيبت):

«نحن نعرف منذ الصيف الماضي أن مسألة تقييد الصحافة كانت موضع اهتمام أولياء الأمور وقد ذهب البعض إلى أنها كانت مثارًا للمناقشة في لوندره، أثناء سياحة الجناب العالي مع بطرس باشا غالي، ولكن ما كنا ننتظر أن يعاد هذا القانون الرجعي في عهد الوزارة الحاضرة التي كانت الأمة معلقة بها آمالًا كبارًا؛ لأن هذه الوزارة مؤلفة من أربعة رجال قانونيين، وكانوا مستشارين في محكمة الاستئناف[١]، والخامس مهندس كبير تخرج من مدرسة السنرال بباريس[٢]، ورئيسهم رجل مجرب ولو أنه من رجال العهد القديم، فالوزارة تألفت من رجال استناروا بنور العلم، فكانوا حقيقين بأن يشعروا بنعمة الحرية.

ولكن خاب أملنا في تلك الوزارة، فرضيت أن تفعل ما كانت تلوم الوزارة الماضية على فعله، بل أكثر، وقد فقد الوزراء فرصة جميلة يخدمون بلادهم باستقالتهم (كما أشيع ذلك)، فأنا أرى أن قد انقطع الرجاء في أن الوزارة الحاضرة تخدم مبادئ الحرية».

وسأله المكاتب: وعلى ذلك، فأنت تظن أن القانون لن يكون له تأثير على ميول الوطنيين وحركتهم؟

فأجابه: «نعم؛ فإني أعتقد أن ما تهددنا به الحكومة من كم أفواهنا، وإعنات صحافتنا لا يكون له أثر سوى أنه يزيد الحركة الوطنية قوة، وأن من خرق سياسة

(١) يشير إلى حسين رشدي باشا، وسعد زغلول باشا، ومحمد سعيد باشا، وأحمد حشمت باشا.
(٢) إسماعيل سري باشا.

الحكومة أن تسد تلك الفوهة التي كان يتصاعد منها ما يفيض من إحساس الأمة وآلامها».

المكاتب: ماذا ترون في مظاهرات الطلبة وما جرى في ميدان الأوبرا أثناء المظاهرات الأخيرة؟

الفقيد: «لقد أثبتت مظاهرات يوم الأربعاء والخميس[1] السخط العام على هذا القانون الشاذ الذي يراد به القضاء على حرية الصحافة، ولقد سارت المظاهرات بانتظام تام، واخترقت المدينة بكل هدوء ونظام، كما شهد بذلك كل من رأوا موكب المظاهرة من المنصفين، وكما اعترفت بذلك الصحف الأوربية التي لا تتحيز لفريق دون آخر مثل (الكوريبه ديجبت) (الجورنال دي كير)، أما الهرج الذي انتهت به مظاهرة يوم الخميس الماضي (أول إبريل) فقد كان الباعث عليه خطة البوليس، الذي أراد بغير حق أن يمنع المتظاهرين من أن يمروا أمام فندق كونتنتال وشبرد، وإن مسئولية كل ما وقع في ميدان الأوبرا من الحوادث واقعة على عاتق البوليس وحده، ولقد كان يخشى أن تؤدي حملة الفرسان إلى قلاقل خطيرة، لولا ما أظهره الطلبة من الثبات والرزانة».

## مظاهرات الشعب

أثار قرار مجلس الوزراء سخط الرأي العام على وزارة بطرس باشا، وانهالت رسائل الاحتجاج وبرقياته، وقرارات الهيئات والجماعات بالاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات، وقامت مظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة، وكانت أول مظاهرة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ مارس، حيث اجتمع عدة آلاف من الشبان، من طلبة المدارس العليا والأزهر، وطوائف التجار والصناع، واجتمعوا بحديقة الجزيرة، وخطب الخطباء في الاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات، وبعد أن انتهت

(١) سيرد الكلام عنها بالصفحة التالية.

الخطب، سار المجتمعون في شكل مظاهرة احتجاج طافت شوارع العاصمة، وانضم إليهم من قابلوهم أثناء سير المظاهرة، حتى بلغ عددهم عشرة آلاف، وانتهت المظاهرة في ميدان الأوبرا.

وتجددت المظاهرات (يوم الأربعاء ٣١ مارس) بدعوة من اللواء، فاجتمع الألوف في حديقة الجزيرة، وخطب فيهم الأستاذ أحمد حلمي صاحب مجلة القطر المصري، ثم أعقبه مختار أفندي طلعت صبور، فأحمد أفندي زكي، فمحمود أفندي رمزي نظيم، وكان موضوع الخطب الاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات، وبعد انتهاء الخطب هتف المجتمعون بحياة الحرية والعدل وسقوط قانون المطبوعات، ثم تحركوا في مظاهرة كبيرة اخترقت كوبري قصر النيل، فميدان عابدين، فاعترضتهم قوة البوليس، ومنعتهم من الوقوف بالميدان، فاتجهوا إلى ميدان الأوبرا، فهاجمتهم قوة البوليس وحالت دون متابعتهم السير، وفرقت شملهم.

وفي يوم الخميس أول إبريل اجتمع المتظاهرون أيضًا بحديقة الجزيرة، وكانوا أكثر عددًا من الاجتماعين السابقين؛ إذ بلغوا نحو عشرة آلاف شخص من مختلف الطبقات، وبعد أن تعاقب الخطباء محتجين على قانون المطبوعات تحركوا في نحو الساعة الخامسة في شكل موكب هائل، اخترق كوبري قصر النيل، وسار إلى ميدان الأوبرا، وهناك نشبت معركة حقيقية بين المتظاهرين وقوات البوليس، التي كانت بقيادة هارفي باشا حكمدار العاصمة، فانهال رجال البوليس على المتظاهرين يضربونهم بالعصي الغليظة ويدوسونهم بسنابك الخيل، فأصيب كثيرون منهم، ولكنهم ثبتوا للقوات المحيطة بهم، وجاءت رجال البوليس نجدة من فرسان الجيش منتظرين أوامر الحكمدار، وأقبلت فرق المطافئ وأخذت تجبه المتظاهرين بمياه مضخاتها، وساد الهرج والمرج في الميدان، وأقفلت قهوة النيوبار، وسائر المحلات التجارية الكائنة بميدان الأوبرا، ثم انتهت المعركة بتفريق المتظاهرين بعد أن دامت أربعين دقيقة، وكانت هذه أول مظاهرة من نوعها اشتبك فيها المتظاهرون ورجال

البوليس، وقدمت النيابة العمومية بعض الطلبة بتهمة مقاومة رجال البوليس، فحكم على اثنين منهم بالحبس، كما أقامت الدعوى العمومية على كل من الأستاذ أحمد حلمي، والأستاذ محمود رمزي نظيم، وعثمان أفندي طلعت صبور، ومختار أفندي طلعت صبور، وأحمد أفندي زكي، وإبراهيم أفندي محمد غانم، بتهمة إهانة الحكومة في خطبهم باجتماعي الجزيرة، وأسمى (اللواء) قضيتهم (قضية الحرية)، وقد نظرت أمام محكمة عابدين، وحكم فيها بحبس أحمد أفندي حلمي ستة أشهر، وبراءة إبراهيم أفندي محمد غانم، وحبس الباقين ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

## احتفال الطلبة بالمولد النبوي

**(٢ إبريل سنة ١٩٠٩م)**

أقام طلبة المدارس والأزهر سرادقًا فخمًا خاصًّا بهم في ساحة المولد النبوي مساء الجمعة ١١ ربيع الأول سنة ١٣٢٧هـ (٢ إبريل سنة ١٩٠٩م)، فاسترعى الأنظار برونقه وفخامته، ونصبوا في مدخله مصباحين كبيرين من القماش الأبيض، كُتبت على أحد جانبي المصباح الأول الآية الكريمة: {وشاورهم في الأمر}، وعلى الجانب الآخر: {وأمرهم شورى بينهم}، وكتب على المصباح الثاني في أحد جانبيه الحديث الشريف: «**أفضلُ الجهادِ مَن قال كلمةَ حقٍّ عند سلطانٍ جائرٍ**»، وعلى الجانب الآخر: «**إذا أراد الله بأميرٍ خيرًا جعل له وزيرَ صدقٍ؛ إنْ نسي ذكَّره، وإنْ ذَكَر أعانه، وإذا أراد به غير ذلك جعل له وزيرَ سوءٍ؛ إنْ نسي لم يذكره، وإذا ذكر لم يعنه**».

وكان الاحتفال برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفي، وحضره الفقيد في السهرة، فهتف له الطلبة هتافًا عاليًا، وقد أحاط بالسرادق معظم القوات العسكرية المخصصة لساحة المولد، وأخذوا يرقبون ما عسى أن يحدث فيه؛ ولكن النظام كان سائدًا، واستمر المجتمعون يستمعون إلى آي الذِّكر الحكيم حتى انتهت السهرة.

## محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش

## للمرة الثانية

لم تكتف الوزارة بمحاربة الصحافة بإصدار قانون العقوبات؛ بل تعسفت في محاسبة الصحف على ما تكتب وتنشر، وسلطت عليها النيابة العمومية والمحاكمات الجنائية؛ فمن ذلك أن الشيخ عبد العزيز جاويش نشر باللواء مقالة عن ذكرى دنشواي[1] في (٢٨ يونية سنة ١٩٠٩م) عدتها النيابة طعنًا في حق بطرس باشا غالي رئيس المحكمة المخصوصة التي حاكمت المتهمين في الحادثة، وأحمد فتحي باشا زغلول أحد أعضائها، وأقامت عليه الدعوى العمومية أمام محكمة عابدين الجزئية، وكان يرأسها محمود بك علي سرور قاضي المحكمة، وتولى الدفاع عنه أحمد لطفي بك، وإسماعيل شيمي بك، والأستاذ محمود بسيوني (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد)، وبعد أن سمع القاضي مرافعة النيابة ودفاع المحامين قضى بتاريخ (٥ أغسطس سنة ١٩٠٩م) بالحكم على الشيخ جاويش بغرامة مقدارها أربعون جنيهًا، فاستأنفت النيابة هذا الحكم، كما استأنفه الشيخ جاويش، ونظرت القضية أمام محكمة الجنح المستأنفة، وكانت مؤلفة برئاسة بوغوص بك أغوبيان وكيل المحكمة، وعضوية المستر كلابكوت، وإبراهيم بك يونس القاضيين، وتولى الدفاع عنه محاموه أمام المحكمة الجزئية، وبعد سماع دفاع النيابة والمحامين قضت بتاريخ (٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩م) بتعديل الحكم الابتدائي إلى الحبس ثلاثة أشهر، فقوبل هذا الحكم بالدهش والاستياء الشديد، وكانت له ضجة كبيرة، ورفع محامو الشيخ جاويش نقضًا عن هذا الحكم قضى برفضه.

---

(١) راجع تفصيل هذه الحادثة في كتابنا عن (مصطفى كامل) ص٢٠٠ (من الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية.

## إنذار جريدة اللواء

وفي يوم الحكم الاستئنافي أنذرت الوزارة (اللواء) الإنذار الأول؛ عملًا بقانون المطبوعات، بحجة أنه نشر مقالة عن شاب هندي يدعى (دنجرا)، عدتها تحريضًا على ارتكاب الجرائم، مما يترتب عليه الإخلال بالأمن والنظام العام، فكان هذا أول إنذار صدر للصحف تنفيذًا لقانون المطبوعات، وهذا نص الإنذار:

«بعد الاطلاع على المادة ١٣ من قانون المطبوعات الصادر في (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١م)، وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ (٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٩م) بالتطبيق للقرارين الصادرين من هذا المجلس بتاريخ (٢٥ مارس سنة ١٩٠٩م):

حيث إن جريدة اللواء قد نشرت بعددها الصادر في (١٧ أغسطس سنة ١٩٠٩م) مقالة عنوانها «اليوم يُقتل دنجرا» متعلقة بحكم الإعدام الصادر بإنجلترا على الطالب الهندي الذي اتهم بقتل السير كرزون ويلي.

وحيث إن هذه المقالة التي نشرت في يوم التنفيذ، وكتبت بلهجة حماسية تعتبر إطراء حقيقيًّا للمحكوم عليه.

وحيث إن هذا التصويب لعمل جان وامتداحه مع تكرره في عدة مقالات نشرتها هذه الجريدة، وخصوصًا بأعدادها الصادرة في (١٠، ١١، ٢٠ يولية، وفي ٧، ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٩م) من شأنه التحريض والتشجيع على ارتكاب الجرائم، الأمر الذي يترتب عليه الإخلال بالأمن وبالنظام العام.

قرر ما يأتي:

**المادة الأولى:** إنذار جريدة اللواء التي تصدر بالقاهرة للمرة الأولى.

**المادة الثانية:** على مدير الجريدة المذكورة نشر هذا الإنذار في صدر العدد الآتي منها.

**المادة الثالثة:** على محافظ القاهرة تنفيذ هذا القرار».

تحريرًا بالقاهرة في (٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩م).

فكان الحكم على الشيخ جاويش، وإنذار جريدة اللواء في يومٍ واحدٍ، اضطهادًا متعمدًا للحركة الوطنية.

وقد جمع الشعب اكتتابًا لصنع وسام للشيخ جاويش لمناسبة الحكم عليه؛ تقديرًا لحسن بلائه في الجهاد، وقدم له هذا الوسام في حفلة تكريم أقيمت له بفندق شبرد (يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩م) عقب خروجه من السجن.

## قانون النفي الإداري

أمعنت الوزارة في العدوان على ضمانات الحرية الشخصية، فسنت في (٤ يولية سنة ١٩٠٩م) القانون المعروف بقانون النفي الإداري، الذي رجع بالبلاد إلى الوراء سنين عديدة؛ إذ جعل من حق السلطة الإدارية نفي الأشخاص الذين ترى أنهم خطر على الأمن العام، إلى جهة نائية بالقطر المصري، وقد أخذ كثير من الأبرياء بهذا القانون، وكان وسيلة لانتقام بعض العمد ورجال الإدارة من خصومهم الشخصيين، واختارت الحكومة الواحات الداخلة منفى لمعظم من قضت لجان النفي الإداري بإدانتهم.

## تعديلات في القانون النظامي

اعتزم الاحتلال تهدئة لخواطر المصريين إدخال بعض تعديلات في النظم الشورية التي كانت قائمة في البلاد، لعل هذه التعديلات تقنع الأمة، وتصرفها عن المطالبة بالدستور، فتضعف الحركة الوطنية تبعًا لذلك، وتخبو نارها.

## تعيين الأمير حسين كامل رئيسًا لمجلس شورى القوانين

ففي (٣٠ يناير سنة ١٩٠٩م) صدر أمر عال بتعيين الأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد) رئيسًا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فكان تعيينه لهذا المنصب سببًا في ازدياد مكانة المجلس. على أن هذا التعيين كان له غرض آخر، هو إضعاف روح المعارضة والاستقلال في أعضائه؛ لما كان للأمير حسين من المهابة في نفوس الأعضاء، وقد ظل يشغل هذا المنصب إلى أن استقال منه في (٣ مارس سنة ١٩١٠م) على إثر مقتل بطرس باشا غالي.

وافتتحت الجمعية العمومية (يوم أول فبراير سنة ١٩٠٩م) برئاسة الأمير حسين كامل، وألقى الخديوي عباس خطبة الافتتاح، ولم يشر فيه ألبتة إلى عزم الحكومة على إنشاء المجلس النيابي، فجاءت الخطبة مخيبة لآمال الأمة في قرب إعلان الدستور، وأجابت الحكومة على مقترحات الأعضاء الذين طلبوا إنشاء هذا المجلس جوابًا يؤيد موقفها الرجعي حيال هذا الطلب، وأبدى الأعضاء في الجلسة الختامية استياءهم من جواب الحكومة.

## علنية جلسات المجلس

وفي (٣ مارس سنة ١٩٠٩م) صدر قانون[1] يجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية، بعد أن كانت سرية منذ إنشائهما سنة (١٨٨٣م)، وكانت أولى جلساته العلنية (يوم أول يونية سنة ١٩٠٩م)، وكان لهذه العلنية أثر كبير في اهتمام الرأي العام للمجلس ومداولاته، ولفت الأنظار إليه، كما أنها رفعت من قيمته في نظر الجمهور.

(١) هو القانون رقم ٣ لسنة (١٩٠٩م).

## قانون مجالس المديريات

ووضعت الحكومة قانونًا[١] لمجالس المديريات تضمن تعديلات لنظامها القديم، أهمها زيادة عدد أعضائها، فجُعل لكل مركز عضوين، وخُولت سلطة قطعية في فرض ضرائب إضافية على الأطيان، لا يزيد مجموعها على خمسة في المائة من مجموع الضرائب الأصلية، لإنفاقها على المنافع العام ومنها التعليم، وأوجب القانوون كذلك موافقة المجلس على المشروعات الآتية:

(ا) إصدار لائحة محلية تسري على المديرية كلها أو على قسم منها، أو على بنادر أو قرى منها أو تعديل أو إلغاء لائحة خاصة بالمديرية.

(ب) سريان قرار أو لائحة على بندر، أو قرية، أو إبطال ذلك.

(ج) إصدار قرار لبيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية.

وأنقض شرط المال بالنسبة لعضو المجلس (وهو خمسون جنيهًا) إلى خمسة وعشرين، إذا كان حائزًا لشهادة دراسة عالية.

وكان الغرض من وضع هذا القانون صرف الأمة عن المطالبة بالمجلس النيابي، ولذلك قوبل بعدم الاكتراث، واستمرت حركة المطالبة بالمجلس النيابي.

وقد وضع الحزب الوطني مشروعًا لمجالس المديريات، معارضًا به مشروع الحكومة، مضمونه أن يكون رئيس المجلس من أعضائه، وأن تكون للمجلس سلطة قطعية في المسائل الهامة، وأن تكون العضوية فيه لمن يدفع الضريبة، على أن يعفى من هذا الشرط إطلاقًا من يكون حاملًا لشهادة عالية أو شهادة العالمية من أحد المعاهد الدينية، أو من سبق له التوظف بالحكومة بمرتب قدره عشرون جنيهًا في الشهر.

(١) هو القانون رقم ٢٢ لسنة (١٩٠٩م) الصادر في ١٣ سبتمبر من تلك السنة.

## حق سؤال الوزراء

ومن التعديلات التي أدخلتها الحكومة في القانون النظامي سنة (١٩٠٩م) تقرير حق سؤال النظار (الوزراء) في مجلس شورى القوانين، وقد تقرر هذا الحق بموجب قرار من رئاسة مجلس الوزراء في (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩م) هذا نصه:

«إنَّ مجلس النظار يميل لإجابة مجلس شورى القوانين عن الأسئلة التي يوجهها أعضاؤه إلى الوزراء فيما يختص الإدارية ذات المصلحة العامة، وقد أظهر هذا الميل في عدة ظروف سابقة، ولهذا رأى تقرير خطة للسير عليها في السؤال والجواب، فوضع القواعد الآتية:

**أولًا:** أن يحرر مريد السؤال إلى سكرتير المجلس قبل توجيهه بخمسة أيام إخطارًا يتضمن نص السؤال بتمامه.

**ثانيًا:** لرئيس المجلس أن يرفض أو يطلب تعديل أي سؤال، يرى فيه مساسًا بالشخصيات، أو باعثًا على التنافر بين العناصر المكونة لمجموع الأمة، أو مختصًّا بالعلاقات والاتفاقات الدولية.

**ثالثًا:** يجيب الوزراء على الأسئلة التي توجه إليهم متى كانت مستوفاة للشرائط المذكورة، ولهم مع ذلك أن لا يجيبوا عنها إذا اقتضت المصلحة العامة عدم الإجابة.

**رابعًا:** لا يصح أن يكون جواب الوزير على سؤال العضو موضوعًا للمناقشة.

**خامسًا:** تدرج الأسئلة والأجوبة في محاضر الجلسات.

فاقتضى إبلاغ ذلك إلى دولتكم، مع الرجاء بإحاطة حضرات الأعضاء علمًا بما ذكر، أفندم».

وظاهر من هذا الكتاب أن الحكومة قيدت حق سؤال الوزراء بقيود شتى، جعلته عديم الأثر في الرقابة على أعمالها؛ فمن ذلك أنها اشترطت أن لا يمس السؤال

العلاقات والاتفاقات الدولية لمصر، وخولت رئيس المجلس منع إلقاء سؤال يرى فيه هذا المساس، وقصدت من هذا القيد عدم توجيه أي سؤال يتعلق باتفاقية السودان المبرمة في (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م)، وثمة قيد آخر، ذلك هو حق الوزير في عدم الإجابة على أي سؤال يوجه إليه إذا اقتضت المصلحة العامة عدم الإجابة.

كان سؤال الوزراء قبل صدور هذا الكتاب أمرًا مألوفًا في المجلس، فلم يكتسب حقًّا جديدًا كان حرمه من قبل؛ بل قيد هذا الحق بقيود جعلته هو والعدم سواء.

## رحلة الفقيد إلى الأستانة وأوربا

### (إبريل – سبتمبر سنة ١٩٠٩م)

ذهب الفقيد إلى الأستانة لأول مرة في حياته في (إبريل سنة ١٩٠٩م)، وقد وصلها يوم ١٢ منه، وفي اليوم التالي وقعت الفتنة الرجعية التي قامت ضد الانقلاب العثماني، وانتهت بعزل السلطان عبد الحميد، فكان يرسل إلى اللواء الرسائل البرقية والمقالات المسهبة في وصف مشاهداته عن حوادث هذه الفتنة وتحليلها، وأخذ يتابع مقالاته، بلا ملل ولا كلل، مما دل على ما غرس في طباعه من الجلد على العمل، وجاءت هذه المقالات بالغة منتهى الدقة، وصارت تاريخًا صادقًا مفصلًا للحركة الرجعية وإخفاقها، وكان يطلق العنان لقلمه في الوصف والتحقيق كأنه محرر أو مراسل لأعظم جريدة، أوفد خصيصًا لهذه المهمة، مقابل أجر كبير، في حين أنه كان متطوعًا لتحرير هذه المقالات التي ملأت صحائف بأكملها، فزادت مكانة اللواء الصحفية، ورفعت من شأنه بين الصحف الإخبارية، وكانت الأنباء التي ترد منه أصدق الأنباء، وأكثرها انطباقًا على الحقائق.

وعدا هذه المقالات، كان جل عمله أثناء مقامه بالأستانة، تعريف أحرار تركيا بمقاصد الحركة الوطنية المصرية، وإحباط مساعي إنجلترا في حمل تركيا على الاعتراف بمركز الاحتلال في مصر، وقد نجح في مسعاه؛ إذ امتنعت الحكومة

التركية عن هذا الاعتراف، أو ما يشبهه، ولو صدر منها لكان له من الأثر في اتجاه المسألة المصرية مثل ما كان لإعلان السلطان عصيان عرابي في إبان الحملة الإنجليزية سنة (١٨٨٢م)، فإن هذا الإعلان كان له أسوأ الأثر، وكان ضربة شديدة خذلت الحركة العرابية، ولو وجد العرابيون في الأستانة رسولًا كالفقيد لتجنبوا هذه الضربة الأليمة.

ولقد كان السياسيون الأوربيون المخلصون لمصر ينصحون للوطنيين دائمًا باستبقاء علاقة الود بين مصر وتركيا، قال المستر بلنت في هذا الصدد في مذكراته سنة (١٩٠٨م):

«وقد نصحتُ لهم بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص؛ وذلك لأن العلاقة التي تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هي في الواقع الضمان الحقيقي لسلامتها من مطامع إنجلترا». وكرر هذه النصيحة في رسالته إلى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف في (سبتمبر سنة ١٩٠٩م)، والمؤتمر الوطني ببروكسل سنة (١٩١٠م).

كان لدعاية الفقيد صداها في الصحف التركية، فأكبرت من شأن مصر، وأعجبت بجهادها ضد الاحتلال، ومجدت الحركة الوطنية المصرية، حتى بدت على صفحاتها فكرة تعديل علاقات تركيا الرسمية بمصر بعد تحررها من الاحتلال، وجعلها علاقة دولتين مستقلتين تمام الاستقلال؛ قال في هذا الصدد جلال نوري بك أحد أحرار الترك، ضمن مقالة له بجريدة (كورييه دوريان) الصادرة يوم (١٩ يولية سنة ١٩٠٩م)، بعد أن أيد مصر في جهدها ضد الاحتلال: «على أن مصر عندما تتحرر لا يجوز أن تبقى ذيلًا كما هي اليوم، فإنه مقام أصبح لا يليق بها؛ بل يجب أن تكون تركيا ومصر دولة ثنائية شبيهة بنظام النمسا والمجر».

وقد انتهز المترجم فرصة وجود الخديوي بالأستانة، فأرسل إليه رسالة برقية ناشده فيها رد الدستور إلى مصر، وأعرب عن أمله في أن تنال دستورها في عهده، فكانت هذه البرقية دعاية كبيرة للدستور، وقد نشرتها معظم صحف الأستانة.

وعاد الفقيد إلى مصر في أوائل أغسطس، ثم سافر في سبتمبر إلى سويسرا، لحضور مؤتمر جنيف.

## مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف

### (سبتمبر سنة ١٩٠٩م)

نشطت الدعاية للقضية المصرية في أوربا على عهد محمد فريد، وكان من مظاهرها انعقاد مؤتمر للشبيبة المصرية بجنيف في (شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩م)، وقد نظم هذا المؤتمر لجنة من شباب الوطنيين، وهم: الأستاذ محمد فهمي، والأستاذ علي الشمسي (باشا)، والأستاذ محمد لطفي جمعة، والدكتور محمد سامي كمال، وحامد أفندي العلايلي (بك)، والأمير أفندي العطار، وحلمي أفندي مسلم، وعثمان أفندي فايد، و(الدكتور) سيد مرعي. واحتضن الحزب الوطني هذه الحركة، وعضدها على صفحات اللواء، وساعد المؤتمر بماله، وحثَّ المصريين على الاشتراك فيه، وتولى الأستاذ أحمد لطفي بك المحامي الكبير تنظيم الرسائل التي رغب أصحابها في تقديمها إلى المؤتمر، واشترك فيه من أحرار الإنجليز المستر كير هاردي، والمستر بارنز، والمستر كتل، والمستر هازلتون، من أعضاء مجلس العموم. وافتتح المؤتمر (يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩م)، واستمر منعقدًا ثلاثة أيام، وتليت فيه رسالة للمستر ويلفرد بلنت، اعتذر فيها عن عدم حضوره المؤتمر، وطعن في سياسة الاحتلال البريطاني، وخطب به من أحرار الإنجليز المستر كير هاردي، والمستر بارنز، والمستر هازلتون معربين عن تأييدهم للقضية المصرية.

وهذه خلاصة بقية المواضيع التي ألقيت بالمؤتمر أو قدمت له وجعلها برنامجًا له:

مواضيع باللغة الفرنسية:

١ – نظام الحكم في مصر لرئيس الحزب الوطني محمد فريد بك.

٢ – مركز مصر الدولي للجنة المؤتمر.

٣ – نهضة الشرق ومصر للأستاذ محمد لطفي جمعة.

٤ – السودان للأستاذ علي الشمسي.

٥ – التعليم العام في مصر لباحث مستتر.

٦ – تعليم الشعب للدكتور سيد مرعي.

٧ – حرية الصحافة للجنة.

٨ – مسألة حيدة مصر للجنة.

٩ – القضاء على الحرية السياسية في مصر، والخطر الذي يتهدد وادي النيل لصادق أفندي ميخائيل.

١٠ – سياسة الإنجليز في مصر للأستاذ أحمد لطفي السيد بك.

مواضيع باللغة الإنجليزية:

١ – سيئات الاحتلال بقلم الأستاذ عثمان صبري.

٢ – الحركة الوطنية ومستقبلها بقلم المسيو تيودور روذستين.

٣ – مصلحة الصحة بقلم الدكتور منصور رفعت.

٤ – المقارنة بين المسألة المصرية والمسألة الأيرلندية بقلم حامد أفندي العلايلي (بك).

٥ – مصر والاحتلال بقلم الأستاذ محمد السادة.

obeikan.com

مواضيع باللغة العربية:

١ – تقرير عن مدرسة المهندسخانة المصرية.

٢ – السودان المصري بقلم الأستاذ مصطفى الشوربجي.

٣ – مصلحة السكة الحديد.

٤ – تقرير عن الجيش بقلم لفيف من الضباط.

٥ – نظرة تاريخية عن السياسة الإنجليزية في مصر والخطة التي يجب اتخاذها نحو بريطانيا بقلم الأمير أفندي العطار.

٦ – حل المسألة المصرية بقلم عبد السلام (م. ب. ن).

٧ – فضائح مصلحة خفر السواحل.

٨ – نهضة المصريين وواجباتهم بقلم الأستاذ محمد لطفي جمعة.

٩ – مدرسة الحقوق الخديوية بقلم أمين أفندي الرافعي.

١٠ – الاحتلال والدستور في مصر بقلم محمود حمدي السخاوي أفندي.

١١ – الجيش المصري قبل الاحتلال وبعده.

١٢ – مصلحة البريد.

١٣ – اشتراك جيش الاحتلال في تهريب الحشيش بقلم فهمي أفندي الإسكندراني.

١٤ – تقرير عام عن مسألة التعليم في مصر، برنامج للتعليم بقلم (الدكتور) سامي طالب الطب بليون.

obeikan.com

## خطبة المترجم

ألقى الفقيد خطبته بالفرنسية في أولى جلسات المؤتمر، ضمَّنها عرضًا شائقًا للحركة الوطنية المصرية، ووصفًا موجزًا للنظام الذي كانت البلاد تحكم به في عهد الاحتلال، قال:

«أيتها السيدات، أيها السادة: إني سعيد جدًّا بوجودي في هذا المجتمع الذي يضم زهرة الناشئة المصرية، محط آمال مصر بأسرها، وإني أحيي فجر الحرية الذي أخذ يشرق في الأفق وينير لنا الطريق في وسط تلك الظلمات التي أسدلها علينا ذلك المغير السالب لحريتنا واستقلالنا، فلنحي جميعًا هذا المؤتمر ولنحي فيه تلك الفكرة الجليلة التي تسري ولا يوقفها شيء في الوجود.

لقد خطت فكرة استقلال مصر في سبيل النجاح مدة الخمس السنوات الأخيرة، أكثر مما خطته منذ حل الاحتلال بهذه الديار، وكانت خطاها أكثر اتساعًا عندما اهتمت الناشئة بمستقبل بلادها، وسلكت سبيل المطالبة بحقوقها بهدوء وثبات.

«فنلحي إذن تلك الناشئة التي تحلت بسكينة لا يشوبها ضعف، واتصفت بشهامة خالصة من كل عنف، ولنشجعها على خدمة قضية الوطن، ولنحارب كل أثر للجبن يتولد من مقارنة ضعفنا الظاهري بقوة إنجلترا، فإن ذلك مدعاة إلى اليأس، ولنثبت للعالم المتمدن أننا لسنا من أولئك الذين يعوزهم النجاح في عملهم لمواصلة الجهاد، ولا من أولئك الذين يرتدون على أعقابهم أمام العقبات التي يضعها لنا أعداؤنا في الداخل والخارج، لنثبت لأعدائنا أن من العبث محاولتهم التضييق على صحافتنا، ومن العبث أيضًا أن يزجُّوا في السجن المدافعين عن حقوقنا، وعلى الناشئين أن يصيحوا في وجوه أولئك الأعداء قائلين: إننا نأخذ على أنفسنا اقتحام طريق الجهاد عندما يصبح خاليًا ممن سبقونا فيه، لنحي أيها الإخوان سويسرا، تلك البلاد الحرة، ملجأ المضطهدين، وموئل المظلومين، تلك البلاد التي

تعطي للعالم مثال شعب فاق الشعوب في حريته، ولم يجد مع ذلك حاجة إلى استعباد غيره من الأمم بحجة الأخذ بيدها إلى طريق الحضارة.

بهذه الحجة بقيت إنجلترا في مصر منذ سبعة وعشرين عامًا، بعد أن قامت بمهمتها الأصلية، وهي وضع حد للثورة الحربية وإعادة الخديوي توفيق إلى عرشه؛ ولكن أتعرفون كيف بدأت إنجلترا الإصلاحات الضرورية لإعطائنا حكومة ثابتة الدعائم، شبيهة بالحكومات الأوربية؟ إنه ألغت النظام الدستوري الذي منحه لنا الخديوي توفيق، بعد أن كان سائرًا في طريق أرضى العالم بأسره، ثم أبدلته بمجلس شورى القوانين، وهو مجلس ليس له إلا رأي استشاري، ونصف أعضائه تقريبًا تعينهم الحكومة مدة حياتهم، أما النصف الآخر فيعتبر أنه ممثل للأمة، والحقيقة أن الانتخابات تجري بطريقة عقيمة تجعل هؤلاء الأعضاء لا يمثلون في الغالب إلا الحكومة التي تساعدهم على انتخابهم، وتضمهم إليها بواسطة الرتب والنياشين التي تفيضها عليهم جزافًا، ومع ذلك فإذا حدث بالرغم من كل التحوطات أن هذا المجلس أظهر بعض ملاحظات، أو طلب بعض مطالب في صالح الأمة، فإن الحكومة ترفض ذلك غالبًا، وليس لهذا المجلس البائس حق في مناقشة الجواب أو الرد عليه، وواجبه الذي يقضي به القانون النظامي أن يطأطئ رأسه ويرضى بأوامر الحكومة، وقد أنشأوا بجانب هذا المجلس (جمعية عمومية) تجتمع مرة على الأقل في كل سنتين، ومن شأنها التصديق على الضرائب المستجدة، ويمكنها أيضًا عرض بعض المطالب ليس إلا. وهم يجمعونها مدة يوم أو يومين، ويفضونها دون أن يكون لديها الوقت الضروري لمناقشة الطلبات التي تريد عرضها على الحكومة، ومع ذلك رغمًا من هذا النظام العقيم، فإن مجلس الشورى والجمعية العمومية قررا مرات عديدة، بل في كل جلسة تقريبًا، وجوب اشتراك الأمة في سن القوانين، فكان جواب الحكومة، سلبًا تصحبه الغطرسة والكبرياء، ولكنها في هذه السنة أمام قوة الرأي العام الذي عبرت عنه الجرائد قبلت أن تجعل الجلسات علنية وتنازل الوزراء إلى حضورها لمناقشة الأعضاء في مشاريع القوانين، وهذا شيء قليل جدًّا، أو لا شيء،

فليس بمثل هذه المنح الهزلية يتوصلون إلى تهدئة ثائرة الرأي العام، وعلى ذلك فالأمة لا تفتأ تطالب بدستورها بكل الطرق التي في استطاعتها، ولا بد أن تنال أمنيتها.

أيها السادة، ذلك هو حظ مصر من النظام النيابي، وعلى تلك الطريقة التي شرحتها نشترك في سن قوانيننا وإدارة شئوننا. إن مصر محكومة بالمستشارين الإنكليز الذين يديرون دولاب الأعمال في الوزارات، وخصوصًا المستشار المالي الذي له حق الحضور في جلسات مجلس الوزراء، يحكم بلادنا أولئك المستشارون الغير مسئولين، الذين يحركون وزراءنا البائسين كما يشاءون، فيحتمل أولئك الوزراء أمام مواطنيهم مسئولية أعمال رجال الاحتلال وغلطاتهم، ولقد سمح للإنكليز هذا النظام الفاسد الفاضح أن يبددوا أموالنا، خصوصًا بعد الاتفاق الودي الذي عقد في (إبريل سنة ١٩٠٤م) ذلك الاتفاق الذي جعل من المستشار المالي حاكمًا متسلطًا على الأموال الاحتياطية، والمتوفر في الميزانية، فيتصرف فيها كما يشاء، ولقد أنفقها المستشار المالي السابق في شراء الأسهم الأجنبية، وخصوصًا أسهم قرض الترنسفال، وأفقدنا بذلك أكثر من عشرين مليونًا من الفرنكات في سنة واحدة. سمح هذا النظام للإنجليز أن يفتحوا السودان بأموال المصريين ودمائهم، وأن يرفعوا علمهم على ربوعه بجانب العلم المصري، وأن يوقع لهم بطرس باشا غالي تلك الاتفاقية الباطلة في (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م) التي أصبح السودان بمقتضاها ملكًا مشتركًا بين الإنجليز والمصريين. سمح هذا النظام لأبناء التاميز أن يحرموا التعليم العام من نظام صالح، ويهبطوا بمستوى الأمة العلمي، ويحشروا في وظائف الحكومة كل طريد من كليات إنجلترا، مؤثرين إياهم على أبناء البلاد. سمح لهم هذا النظام أن يجعلوا من الجيش آلة مسخرة لقضاء مأربهم في السودان، ومد السكك الحديدية، وتشييد القصور في تلك البلاد. سمح لهم أن يجعلوا من مصر مستعمرة إنجليزية، ومن الخديوي أميرًا يشبه رجوات الهنود.

أيها السادة، إنما اجتمع هذا المؤتمر في هذه المدينة الحرة، ليعلن تلك الحقائق للعالم المتمدن، وستسمعون المواضيع التي درست درسًا دقيقًا، فتتبينون كيف تستعبدنا إنجلترا الحرة، كما تستعبد الهنود، وكما تستعبد أممًا أخرى لا عداد لها. على أن الأمة المصرية بالرغم من كل ذلك قد أحست بتلك الحالة المحزنة، وأخذت تجاهر بمطالبها. بدأت هذه الحركة على يد المرحوم مصطفى كامل، وشد أزره فيها من كانوا أشد الناس تألمًا من استبداد اللورد كرومر، وقد عاجلت المنية المرحوم في جهاده، واستمرت الحركة بعد استشهاده، ولو أن الذين ساعدوه في مبدئها تخلوا عنها بعد أن خلف اللورد كرومر السير إلدون جورست، ارتقت هذه الحركة، وأخذت تظهر بمظهر حمل أعداءنا على أن يعترفوا بوجودها، وأن يحسبوا لها حسابًا. أما الذين يتجاهلونها فهم إنما يخدعون أنفسهم، أو يخدعون غيرهم فيما يعتقدون.

ولقد ظهرت أخيرًا هذه الحركة بمظهر جليل في مدينة القاهرة يوم (٢٩ أغسطس) بعد أن حكم على الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء؛ لأنه ذكَّر كلًّا من بطرس باشا غالي وفتحي باشا زغلول بفظاعة دنشواي، فاجتمع الناس وفتحوا اكتتابًا ليقدموا إلى ذلك الوطني السجين وسامًا من الذهب تذكارًا لحبسه الذي احتمله في سبيل غايتنا الشريفة الجليلة، تلك الغاية التي وقفنا عليها جميعًا كل حياتنا.

إني أظن أيها السادة أني قد صورت لكم الطريقة التي تحكم بها مصر: حكومة استبدادية تحكم البلاد بحسب ما يوحيه إليها الهوى، وتحيط سياستها بطلاء خادع من النظام الشرعي، ونفر من المصريين يوافقون على القوانين والأمور العالية التي يضعها المستشارون الإنجليز تحت مراقبة ذلك المعتمد الإنكليزي المفوض، وسيظل هذا النظام قائمًا في مصر، ما دامت مصر محرومة من دستور يسمح للأمة أن تدير شئونها بنفسها وتكون وزارتها مسئولة أمام برلمانها.

نحن لا نطلب ذلك الدستور من إنجلترا، التي نعتبر احتلالها قائمًا على قاعدة الاغتصاب وانتهاك حرمة الحقوق الشرعية، وإنما طلبناه وسنطلبه من الخديوي الذي يمثل السلطة الشرعية، وسنناله في أقرب مما يظنون.

ولأجل أن ندرك تلك الغاية قد عزمنا على أن نثابر على الخطة التي رسمناها واتبعناها، وهي أن نطالب بالدستور في كل فرصة، وأن نستعين بالرأي العام في أوربا، ونجعله في صفنا ونقنع العالم المتمدن بأننا أهل للحرية، وأننا لسنا أمة متوحشة أو متعصبة، كما يصورنا الإنجليز؛ ليخلقوا لأنفسهم حجة للبقاء في بلادنا ضد كل حق مشروع. نحن لا نفهم كيف نظل نحرومين من حق إدارة شئوننا بأنفسنا، بعد أن نال إخواننا العثمانيون والفارسيون حريتهم؛ لأني أعتقد أن المصريين ليسوا بأقل كفاءة أو أقل علمًا من إخوانهم العثمانيين والفارسيين، فهل تريد إنجلترا بمعاكستها لنا أن تسوقنا إلى ثورة تسيل فيها الدماء أنهارًا بمصر، فتتذرع إلى إلحاقها بممتلكاتها؟ نحن لا نظن ذلك ونعتقد أن الذي يدعونا إلى زيادة معاكستنا رؤيتها في مصر آذانًا صاغية مستعدة لأن تستمع نصائحها.

أيتها السيدات، أيها السادة: إني أظن أن قد أثقلت عليكم، وإني أشكركم على أبديتموه نحوي من الالتفاف لما شرحته لكم. وقبل أن أختم كلامي يجدر بي أن أدعوكم أن تقولوا معي. لتحيى مصر مستقلة! ليحيى الدستور! لتحيى سويسرا!».

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق والاستحسان من جميع الحاضرين.

## قرارات المؤتمر

وقد قرر المؤتمر الاحتجاج على الاحتلال والمطالبة بالجلاء والدستور، فنحا بذلك نحو الحزب الوطني في مبادئه، واحتج على الحكومة المصرية لإعادتها العمل بقانون المطبوعات، ودعا إلى عقد مؤتمر بالقاهرة لبحث مسألة التعليم الحر البعيد عن رقابة الحكومة.

وقصد الفقيد بعد انتهاء المؤتمر إلى باريس ثم إلى لندن، وهناك التقى بالمستر ويلفرد بلنت نصير المسألة المصرية، ليستحثه على إثارتها على صفحات الجرائد الإنجليزية، وعاد إلى مصر في أكتوبر سنة (١٩٠٩م).

## تعديلات في اللجنة الإدارية

استقال «علي باشا آصف» من عضوية اللجنة الإدارية للحزب الوطني في (يناير سنة ١٩٠٩م) لضعف صحته، وانتخبت اللجنة محمد بك أحمد شريف بدله، ثم انتخبت محمود بك الشيشيني عضوًا بها، وأحمد بك لطفي المحامي الشهير (والعضو بها) وكيلًا للحزب، بدلًا من أحمد فايق باشا المستقيل، وإبراهيم باشا حليم، والأستاذ حسين بك فهمي بهجت المحامي، عضوين بها، ويوسف بك حافظ أمينًا للصندوق.